



Ref .

الرقم: ٢٦
التاريخ: ٢٠١٧/٤/٢٠

إلى الامانة العامة لمجلس الوزراء - مكتب الأمين العام
م/ تقرير ايفاد

تحية طيبة ...

اشارة الى كتابكم المرقم ٣٦٠٦ في ٢٠١٧/٣/٨، حضرنا اجتماعات الدورة الثانية والثمانين لمجلس ادارة لجنة التعويضات في الامم المتحدة في جنيف يوم ٢٠١٧/٤/٢٤، وعقدنا على هامش تلك الاجتماعات يوم ٢٠١٧/٤/٢٣ اجتماعا مع الامانة العامة للجنة المذكورة بحضور ممثل العراق الدائم لدى مكاتب الامم في جنيف د. مؤيد صالح والسادة مستشاري وزير الخارجية د. محمد الحاج حمود وقيس العامري ويحيى العبيدي المسؤول عن ملف التعويضات في البعثة وكذلك معاون رئيس الدائرة القانونية في وزارة الخارجية، وجرى خلال ذلك الاجتماع شرح الوضع الحالي في العراق وحربه ضد الارهاب، ومناقشة موضوع مستقبل لجنة التعويضات الذي سبق وان تم طرحه في اجتماعات الدورة الحادية والثمانين التي عقدت في جنيف يوم ٢٠١٦/١١/٢، حيث تم الاتفاق في حينه على ان يقوم العراق بعقد اجتماعات مع الجانب الكويتي للتوصل الى اتفاق ثنائي لحل المطالبة الوحيدة المتبقية من التعويضات (البالغة ٤,٦ مليار دولار) والتي تعود لشركة نفط الكويت، وبين مجلس ادارة لجنة التعويضات آنذاك انه سيوافق على اي اتفاق بين البلدين لرغبته في انتهاء عمل لجنة التعويضات بأسرع وقت ممكن ولتجنب احراج توقعه المطالبة باستمرار ايقاف استقطاع نسبة ٥٠% من صادرات النفط العراقية خلال عام ٢٠١٨، وطلب ان يزوده العراق بنتائج اجتماعاته تلك بحلول يوم ٢٠١٧/٢/٢٨، وسبق لنا ان بينا لكم وللجهات ذات العلاقة الأمر بالتفصيل بكتابنا المرقم ٨١ في ٢٠١٦/١١/١٣ (صورته طيا)، ولتأمين التزام العراق بالتوقيات الذي حدده مجلس ادارة لجنة التعويضات، فقد اكدنا لوزارة الخارجية (ونسخة منه الى الامانة العامة) بكتابنا المرقم ١١ في ٢٠١٧/٢/٥ ضرورة التوصل الى رأي محدد بشأن الموضوع، إلا ان ما حدث هو ان الدائرة القانونية في وزارة الخارجية كتبت الى امانتكم الموقرة يوم ٢٠١٧/٢/٢٨ (بعد اربعة اشهر) كتابا تطلب فيه تشكيل لجنة للبت بالموضوع، في حين وردنا توجيه الامانة العامة بكتابها المرقم ٦٧٩٥ في ٢٠١٧/٣/٧ بمداومة الاتصال مع الجانب الكويتي ثم تبعه توجيه الامانة العامة بموجب كتابها المرقم ٧٨٠٠ في ٢٠١٧/٣/١٤ بالموافقة على تشكيل اللجنة التي اقترحتها وزارة الخارجية بمشاركة ممثل عن لجنة الخبراء الماليين لدراسة كافة جوانب الموضوع، ولم تعقد اللجنة اي اجتماع لمناقشة المهام التي شكلت من اجلها لغاية تاريخه، وقد ادى ذلك الى تأخير في تقديم مقترحات الى مجلس ادارة لجنة التعويضات وشكل احراجا بالنسبة للوفد العراقي، حيث اعرب مجلس الادارة في رسالته التي وجهها الى بعثة العراق الدائمة ولجنة الخبراء الماليين ووزارة الخارجية العراقية عن خيبة امله من عدم توصل العراق والكويت الى اتفاق ما حسب ما تم الاتفاق عليه في الدورة السابقة (اضافة الى ما واجهناه من حرج مع الوفد الكويتي الذي ابلغنا بحضور سفيرتي الدولتين انه كان بانتظار اتصال وزارة الخارجية العراقية طوال هذه الفترة)، مما حدى بالمجلس هذه المرة الى وضع مواعيد محددة للعمل، حيث جرى تثبيت موعد اقصاه يوم ٢٠١٧/٥/١٥ لاجتماع العراق مع الكويت للتوصل الى



اتفاق حول المطالبة الاخيرة (وهو الموعد المناسب الذي سبق ان طرحه وفد وزارة الخارجية العراقية ويرى امكانية التوصل الى رأي عراقي محدد خلاله) وإبلاغ مجلس ادارة لجنة التعويضات بذلك قبل اجتماعه الذي حدد في نهاية شهر أيار. تم يوم ٢٠١٧/٤/٢٥ عقد اجتماعا في مقر بعثة العراق الدائمة في جنيف مع الامانة العامة للجنة التعويضات حيث قامت اللجنة بتسليم رسالة مجلس الادارة المرفقة الى الجانب العراقي.

عقد الوفد العراقي اجتماعا بعد اجتماعه مع الامانة العامة لبحث الخيارات التي يمكن مناقشتها مع الجانب الكويتي واعد مذكرة تتضمن اهم تلك الخيارات (بخطوطها العامة) وتم الاتفاق على ان تقوم وزارة الخارجية بأرسالها الى امانتكم الموقر. لبيان الرأي بشأنها.

طالب الوفد العراقي من خلال كلمة ممثل العراق الدائم وكلمة رئيس لجنة الخبراء الماليين (نسخها طيا) بتسليم ارشيف لجنة التعويضات الى العراق بعد انتهاء عملها، إلا ان المجلس بين انه لا يمكن تسليم ارشيف المطالبات الفردية بناء على قرار تم اتخاذه من قبله سنة ١٩٩٢، وجرى الاتفاق بين الوفد العراق والأمانة العامة للجنة التعويضات بتسليم العراق ارشيف المطالبات الاخرى وهي مطالبات الشركات والدول حتى تلك التي رفضتها لجنة التعويضات لتكون ضمن ارشيف العراق الوطني ولتجنب العراق كذلك امكانية ان تكرر احدى الشركات مطالبتها برفع دعوى عن قضية تم تعويضها او رفضت لعدم قناعة لجنة التعويضات بالتبريرات المقدم.

للتفضل بالإطلاع والتوجيه بما ترونه مناسباً لإتخاذ موقف رسمي عراقي بشأن الموضوع ...
مع التقدير

د. عبد الباسط تركي سعيد
رئيس اللجنة

٢٠١٧/٤/٣٠

نسخة منه الى/

- مجلس الوزراء - مكتب رئيس الوزراء/ للتفضل بأطلاع سيادته بشأن ما ورد اعلاه ... مع التقدير
- وزارة الخارجية - مكتب الوزير/ للتفضل بالاطلاع، راجين توجيه الجهات ذات العلاقة في وزارتك الموقرة لأنجاز المهام الموكلة اليها وفق التوقيتات اعلاه لمنع تكرار ما واجهناه في الاجتماع اعلاه ونتقدم بشكرنا للجهود المبذولة من قبل ممثل العراق الدائم لدى مكاتب الامم المتحدة في جنيف وكادر البعثة لحضور الاجتماعات وتوفير كل ما يمكنه من تسهيل مهمة الوفد... مع التقدير
- وزارة المالية - مكتب الوزير
- وزارة العدل - مكتب الوزير
- وزارة الخارجية بعثة العراق الدائمة في جنيف
- وزارة الخارجية - الدكتور محمد الحاج حمود
- وزارة الخارجية - السيد قيس العامري
- وزارة الخارجية - الدائرة القانونية/ للاطلاع ... مع التقدير

UNITED NATIONS

SECURITY COUNCIL

UNITED NATIONS
COMPENSATION COMMISSION

Facsimile: (41) (22) 917 0069
Telephone: (41) (22) 917 3600



NATIONS UNIES

CONSEIL DE SÉCURITÉ

COMMISSION
D'INDEMNISATION
DES NATIONS UNIES

Villa La Pelouse
Palais des Nations
CH-1211 GENÈVE 10

REFERENCE: UNCC/26/2017

The Secretariat of the United Nations Compensation Commission presents its compliments to the Permanent Mission of the Republic of Iraq and has the honour to refer to the eighty-second session of the Governing Council which was held on 24 April 2017. The Secretariat would like to thank the delegation of Iraq for presenting the views of the Government of Iraq at the opening plenary. A copy of the closing press release is attached.

During the session, the Council continued its consideration of future options to ensure the timely completion of the Commission's mandate. The Council recalled that under decisions 272 (2014), 273 (2015) and 274 (2016), the Council emphasized the importance of Iraq fulfilling its obligations and completing the payment of the outstanding compensation in a timely manner and the importance of maintaining the integrity of the Commission and bringing its mandate to a conclusion. The Council further recalled that under decision 274, the Governments of Iraq and Kuwait were encouraged to collaborate on future options to be shared with the Secretariat in advance of the session.

In its discussions, the Council expressed its disappointment that Iraq and Kuwait have not yet met to discuss detailed options for consideration by the Governing Council but welcomed confirmation in the statements made by both delegations at the opening plenary that a first meeting would be held in mid-May 2017.

In this regard, the Governments of Iraq and Kuwait are strongly encouraged to collaborate on detailed options that would ensure the timely completion of the Commission's mandate. This includes the resumption of deposits of the five per cent in 2018, or other options that would result in the fulfillment of Iraq's obligations within a similar timeframe, e.g. lump sum options or other bilateral arrangements.

As the Council will be continuing its consideration of options over the coming months, it would appreciate receiving a report from Iraq and Kuwait on the outcome of the mid-May 2017 meeting in advance of the Council's next informal meeting which will be held in late May 2017.

With regard to Iraq's request for access to the UNCC archives, the Council took note of the statements made by the delegation of Iraq at the opening plenary session and reaffirmed its previous positions regarding the request.

The next Council session has been tentatively scheduled for 2-3 October 2017.

The Secretariat of the United Nations Compensation Commission avails itself of this opportunity to renew to the Permanent Mission of the Republic of Iraq the assurances of its highest consideration.

24 April 2017

A handwritten signature in dark ink is centered over a faint, circular official stamp. The signature appears to be 'J.B.' or similar. The stamp is mostly illegible but seems to contain text around the perimeter.

cc. H.E. Dr. Mohammad H. Bidan, Ambassador, Ministry of Foreign Affairs, Baghdad
✓ H.E. Dr. Abdulbasit Turki Saaed, Head of the Iraq Committee of Financial Experts

GOVERNING COUNCIL OF UNITED NATIONS COMPENSATION COMMISSION CONCLUDES ITS EIGHTY- SECOND SESSION

24 April 2017

The Governing Council of the United Nations Compensation Commission today concluded its eighty-second session.

Delegations from Kuwait and Iraq, including the Head of Iraq's Committee of Financial Experts which is responsible for the oversight of Iraq's oil revenues, addressed the fifteen-member Governing Council at its opening plenary meeting.

With the adoption of decisions 272 (2014), 273 (2015) and 274 (2016) by the Governing Council, Iraq's obligation to deposit five per cent of the proceeds generated by the export sales of Iraqi petroleum and petroleum products has been postponed until 1 January 2018, and as a result, no compensation payments towards the outstanding claim award have been made since October 2014. In light of these postponements, the Council discussed future options to ensure the resolution of the \$4.6 billion that remains to be paid to the Commission's only outstanding claim.

The Council will continue its discussions regarding the future and in this regard, it welcomed receiving confirmation from the delegations from Kuwait and Iraq that they would be meeting bilaterally in May 2017 to collaborate on options for the Council's consideration that would ensure the timely completion of the Commission's mandate.

The next Governing Council session is tentatively scheduled to be held on 2-3 October 2017.

Further information about the Commission can be found on the United Nations Compensation Commission website located at www.uncc.ch.

For use of the information media; not an official record

UNCC17/002E

[Back](#)

[Join us](#)

كلمة وفد جمهورية العراق

إلى إجتماعات الدورة (82) لمجلس إدارة

لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

جنيف 24 نيسان 2017



السيد رئيس مجلس الادارة المحترم

السادة اعضاء مجلس الادارة المحترمون

السادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لنا الترحيب بالحضور الكرام ويسرنا المشاركة في الدورة الثانية والثمانين
لمجلس ادارة لجنة الامم المتحدة للتعويضات وذلك استمرارا للتعاون الفعال والمثمر
بين العراق ومجلسكم الموقر..

السيد الرئيس،،،

يخوض العراق معركة وطنية وجودية غير تقليدية ضد تنظيم داعش الارهابي
بمشاركة جميع العراقيين لتخليص العراق من خطر الارهاب المتمثل بهذا التنظيم
الارهابي وتساهم هذه المعركة ايضا بحماية جميع دول العالم من هذا التنظيم
الارهابي، محققا انتصارات متوالية وتحريرا للعديد من الاراضي العراقية واخرها
معركة الموصل بجهود قواتنا الامنية بكافة تشكيلاتها وباسناد استشاري وجوي من
قوات التحالف الدولي.

لقد أثر عامل الارهاب ومكافحته وازمة انخفاض اسعار النفط العالمية على
الاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي في العراق وافقد انخفاض اسعار النفط
موازنتنا المالية بشكل كبير مع تزايد الاعباء العسكرية والامنية لتحرير المدن العراقية
من الارهاب والكلف المادية الكبيرة المترتبة عليها خصوصا في ضوء استمرار
المعارك ضد داعش، اضافة الى تكلفة برامج اعادة المواطنين الذين هجرتهم داعش
الى مدنها المحررة وبرامج اعادة الاستقرار والخدمات وكلفة الازمة الانسانية التي
تسبب بها داعش من انفاق اموال كبيرة على توفير المساعدات الانسانية والخدمات
الطبية والمواد الغذائية وتكاليف إعادة إعمار المناطق المحررة.



لذلك، وبناءً على ماتقدم من ظروفٍ إستثنائيةٍ، وبالإشارة إلى قرار مجلس الإدارة المرقم 273(2015)، يقدر وفد بلادي الاستمرار بتمديد تعليق إستقطاع نسبة 5% لصالح صندوق التعويضات من قيمة صادرات العراق من النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي وماتوصف "بالمدفوعات العينية" من النفط الخام حتى سنة 2018، ونغتنم هذه المناسبة للاعراب عن بالغ تقديرنا واشادتنا بموقف دولة الكويت الشقيقة في هذا الموضوع في مساندتها للعراق وتفهمها لما يمر به من ظروف استثنائية.

السيد الرئيس،،،

السادة أعضاء مجلس الإدارة،،،،

يسعى العراق على انهاء هذا الملف بشكل ثنائي بين البلدين وايجاد خيارات تضمن الاستمرار بتنفيذ الالتزامات ودفع مبلغ التعويضات المتبقية لصالح الكويت واعلام مجلسكم الموقر عبر سكرتارية اللجنة الى ما قد يتوصل اليه الجانب العراقي والكويتي بهذا الخصوص، اذ ان هناك اتصالات مستمرة بين الجانبين العراقي والكويتي للتنسيق على ايجاد صيغة مقبولة لكلا الطرفين من اجل تسديد المبلغ المتبقي.

السيد الرئيس،،

السادة أعضاء مجلس الإدارة،،،،

ومن الامور التي تعد من اولويات شواغلنا وتمثل اهمية لدينا والتي تم طرحها لمرات عديدة هو ما يتعلق بموضوع ارشيف لجنة الامم المتحدة للتعويضات لذا، فان العراق يؤكد على حقه الثابت ووفقاً لقواعد إجراءات المطالبات بالإطلاع على كافة وثائق لجنة التعويضات سيما وإنه المعني الرئيسي بكل تفاصيل عملها والمتحمل لكل أعبائها، ويكرر طلبه بالحصول على نسخة من كامل الأرشيف المذكور وبالأخص ما تعلق بالمطالبات الفردية وفقاً لمبدأ الشفافية، وليتسنى للعراق ضمان عدم تكرار



طلبات التعويض التي تقدم من قبل الاشخاص والمؤسسات، لذلك فإن الإستجابة لمطلبنا أعلاه سيمثل إستجابة من قبل الأمم المتحدة والتزاما بالقواعد والمقررات ذات الصلة.

ونعيد التذكير ايضا بمقترحنا السابق بإبرام مذكرة تفاهم بين جمهورية العراق ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات مازال قائماً والذي يمكن ان يكون حلاً لمعالجة هذه المسألة من خلال ما يمكن أن يتفق الطرفان على إدراجه في تلك المذكرة المقترحة من تعهدات قانونية وسياسية والحفاظ على سرية الوثائق والتعامل معها كجزء من الأرشيف الوطني العراقي، ذلك فضلاً عن ترحيب العراق بالإجتماع الذي عقد بين الخبراء القانونيين المعنيين من العراق وممثلي سكرتارية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات للعمل على إيجاد آلية لحسم هذا الموضوع بذات الإتجاه. وعليه فإن وفد بلادي يتطلع إلى خطوة ملموسة من مجلسكم الموقر في هذا المجال.

ونغتنم هذه المناسبة للتأكيد على ان العراق مستمر بمتابعة الملف البيئي عن كثب من قبل الجهات والوزارات المعنية، سعيًا منه للتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة منه، مع تأكيدنا على ضرورة تقديم الدول المعنية لتقاريرها عن التقدم المحرز في هذا المجال في إدارتها لمكونات البرنامج أعلاه.

السيد الرئيس ،،،

السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمون،،،

ختاماً نتقدم بخالص الشكر والتقدير لمجلسكم الموقر، وأسمحوا لي بإحالة الكلمة إلى الدكتور عبد الباسط تركي سعيد رئيس لجنة الخبراء الماليين (COFE).

